

81 من 24/عمدة الأحكام/كتاب البيوع/حديث/السلف في التمار/

الشيخ صالح الفوزان/مشروع كبار العلماء

صالح الفوزان

عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهم قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسرفون في التamar السنة والستين والثلاث
فقال من اسلف في شيء فليس له معلوم في كيل معلوم وزن معلوم الى اجل معلوم - 00:00:00
نعم النبي صلى الله عليه وسلم قدمنا المدينتين مهاجرا وكان اهلها اهل زراعة اهل نخيل وكانوا يحتاجون الى النقود
يحتاجون الى النقود ليمولوا مزارعهم ونخيلهم واسجارهم يتعاملون بهذه المعاملة يأخذون نقودا حاضرة سلع مؤجلة بسلح مؤجلة - 00:00:20

خذ مئة ريال بمثلا اه مئة كيلو من التamar او من البر مؤجلة او تأخذ آخ خمس خمسين الف ريال بسيارة تحظرها وقت حلول الاجل.
صفتها كذا وكذا مطبوعة بالوصف - 00:00:50

تحضرها وقت حلول الاجل لاجل ان ترتفق بالثمن وتمول حاجتك فإذا حل الاجل تحضر السلعة التي بعتها التي بعتها وقبضت ثمنها
هذا هذا هو السبب فالنبي صلى الله عليه وسلم اقر لهم - 00:01:11

اقر لهم على هذا هذه المعاملة لكنه عدل فيها عدل فيها عدل في شيئا او من اسلم في شيء وقوله في شيء يعم جميع
الأشياء المنضبطة سواء كان من الحبوب او من التamar او من الاواني او من المصنوعات او من الملابس او من القماش كل شيء ينضبط
- 00:01:34

بالوصف ينضبط بالوصف فانه يجوز الاسلام فيه. من اسلم في شيء هذا كلمة عامة. ليست خاصة بالحبوب والتamar فليس له معلوم في كيل
معلوم وزن معلوم هذا شرط يشترط في السلم ان يكون المسلم فيه معلوم المقدار. معلوم المقدار. ان كان موزونا - 00:02:02
فبوزن معلوم وان كان مكينا فبكميلا معلوم ما يعطيه اه دراهم ويقول تحضر لي طعام وقت حلول اه الاجل تحضر لي طعام اه او
تحضر لي تمر كذا مطلق لازم يقول مئة كذا مئة اه كيلو من - 00:02:29

آه من الحبوب او من التamar او عدد كذا وكذا مئة سيارة مئتي سيارة تحضرها وقت يبين المقدار المقدار المسلم فيه. ولا يجعل مطلقا
لان هذا مدعاه للاختلاف عند حلول الاجل - 00:02:55

فإذا حدد بالمقدار انتهى النزاع هذا واحد. الشيء الثاني ان يكون الاجل معلوما. ما يقول الى ما الحصاد؟ الى ما الجداد لان هذا يختلف
الحصاد والجداد فلا بد انه يحدد الاجل الى سنة - 00:03:18

اثني عشر شهر الى ستين الى ثلاث سنين يحدد المدة ولا يجعلها مطلقا قطعا للنزاع وازالة للجهالة فيشترط في السلم ان يكون الاجل
معلوما وان يكون المسلم فيه معلوما بالمقدار ومعلوما بالصفة لا يختلف. لا يختلف بل هو منضبط. فإذا توافرت هذه الشروط - 00:03:37

ان يكون المسلم فيه معلوما ومنضبطا بالصفة. وإذا كان الاجل معلوما. وكان المقدار المسلم فيه معلوم فان السلام صحيح. والمعاملة
طيبة. ولو طالت المدة. فالحديث فيه فوائد. اولا فيه جواز بيع السلم لان الرسول صلى الله عليه وسلم اقره. وهذا في القرآن. قال الله
تعالى يا ايها الذين امنوا - 00:04:07

اذا تدابنتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه. قال ابن عباس رضي الله عنهم هذا في دين السلم. الاية السلم فالایة تدل على جواز السلام.

اما بالنص واما بالعموم. لان السلم دين ايضا. ففيه - 00:04:37

آ جواز بيع السلم. ثالثا فيه انه لابد من ان يكون الاجل المؤجل اليه معلوما محددا وان يكون المقدار المسلم فيه معلوما. وهذا فيه سعة للمسلمين لو تعاملوا به ما احتاجوا الى الربا - 00:04:57

ما احتاجوا الى الربا ولا الى التورق اللي فيه خلاف السلام ما فيه خلاف تعاقد انت وياه ويعطيك نقود حاضرة على انك تحضر له سلعة مؤجلة تنضبط بالوصف ولا يحصل فيها اختلاف. نعم. احسن الله اليك - 00:05:20
والشروط في البيع. نعم الشروط جمع شرط. جمع شرط. والمراد به ان يشترط بايع او يشترط المشتري لا يشترط احدهما على الآخر نفعا في المبيع. نفعا في المبيع هذا هو الشرط في البيع. شروط البيع هذي سبقت هذيك شروط الصحة. لكن هذه الشروط في البيع الشروط التي يشترط - 00:05:40

واحد المتعاقدين على الآخر. ما هي بشروط العقد هذى شروط زائدة على شروط العقد ان يشترط احد المتعاقدين على الآخر ما له فيه منفعة. مثل الاجل يشترط الاجل ان يشترط اه عليه انه يسلمه - 00:06:10
المبيع في محل كذا يورده له. في مكان كذا يشترط انه يحمل المبيع الى داره هكذا المشتري يشترط ان البائع يسلم له الثمن في محل كذا او من النقود الفلانية او من العملة الفلانية - 00:06:32

النبي صلى الله عليه وسلم يقول المسلمين على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا البيع والشرط يجوز البيع والشرط والشرطين والثلاثة على الصحيح. بعض العلماء يقول ما يجوز بيع وشرق - 00:06:54
لان في حديث نهى عن بيع وشرط لكن هذاك بيع وشرك اذا باع سلعة بشمن مؤجل وشرط عليه انه يبيعها عليه. وهي مسألة العينة. مسألة العينة هذى البيع والشر. اما الشرط اللي فيه منفعة ولا فيه مضرة فهذا لم ينهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم. بل قال المسلمين على - 00:07:14

ا الشرطا احل حراما او حرم حلالا. ويبدل عليه هذا الحديث الذي سنقرأه الان. الذي سنقرأه الان يدل على جواز البيع والشرط. نعم - 00:07:38